العرب
الجمعة 2020/04/10
السنة 42 العدد 11673

كورونا يدفع الاقتصاد العالمي إلى ركود تاريخي

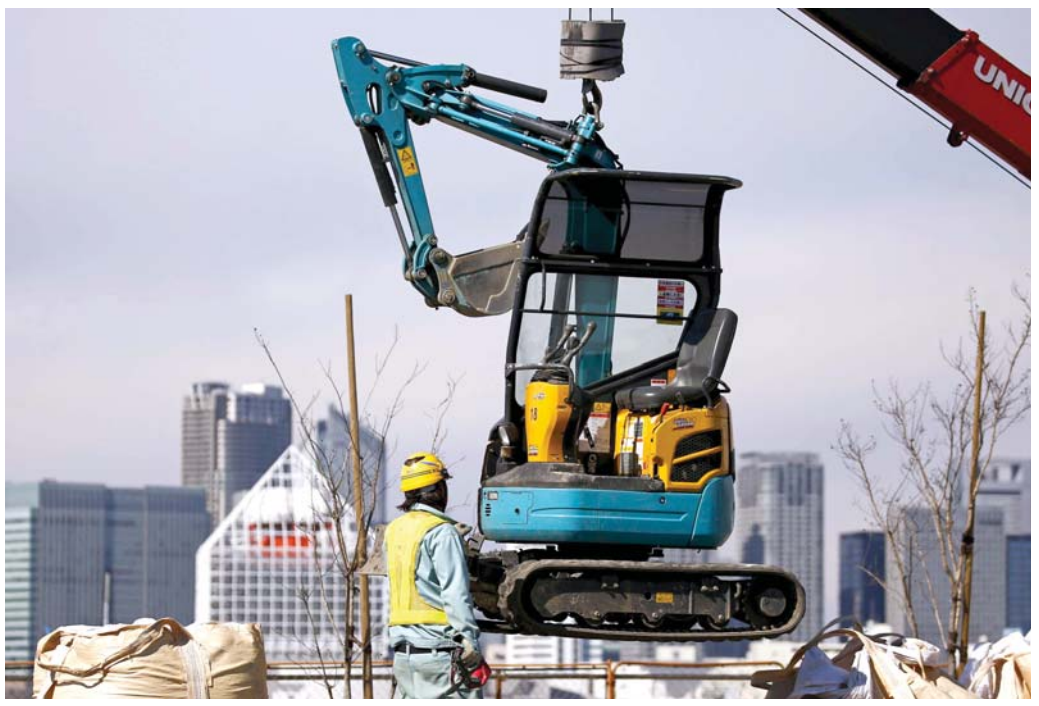

تعليق الأعمال حتى إشعار آخر

يستعد الاقتصاد العالمي لركود تاريخي رغم العودة البطيئة والنسبية إلى الحياة العادية في الصين التي احتفلت هذا الأسبوع برفع الإغلاق التام عن ووهان، البؤرة الأولى لفايروس كورونا المستجد.

واشنطن - إلى جانب مأساة وفاة عشرات الآلاف من الأشخاص، بدأ العالم يدرك حجم الأثر الاقتصادي المدمر، حيث حذرت منظمة التجارة العالمية الأربعاء من تراجع التجارة العالمية هذا العام بما يصل إلى 32 في المئة.

وقال المدير العام للمنظمة روبرتو أزيفيدو إن "الوباء قلب الاقتصاد العالمي كليا ومعه التجارة الدولية.. وفي حال عدم السيطرة عليه وإخفاق الحكومات في تطبيق وتنسيق سياسات الرد الفعالة، فإن نسبة الانخفاض يمكن أن تكون أكبر".

وأضاف أن العالم "قد يواجه أكبر ركود اقتصادي نشهده في حياتنا" ودعا الحكومات "للاستفادة القصوى من جميع المحركات الممكنة لنمو مستدام من أجل تغيير مسار الوضع الحالي".

وأشار إلى أن "القيود المفروضة على السفر والتباعد الاجتماعي لإبطاء انتشار المرض، أثرت بشكل مباشر على عروض العمالة والنقل والسفر بطرق لم تكن موجودة خلال الأزمة المالية العالمية السابقة".

منظمة العمل الدولية:
فايروس كورونا المستجد يهدد معيشة نحو 1.25 مليار عامل

أما منظمة العمل الدولية فتحذر من أن فايروس كورونا المستجد يهدد معيشة نحو 1.25 مليار عامل.

وأعلنت فرنسا الأربعاء عن أرقام النمو، لتصبح أول دولة صناعية كبرى تنشر أرقام النمو، متوقعة انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنحو 6 في المئة في الربع الأول من العام، في حين ترجح ألمانيا انكماشا بنسبة 10 في المئة في الفصل الثاني.

وفي مواجهة هذه الأزمة غير المسبوقة، لا يزال الاتحاد الأوروبي منقسما إزاء خطة للإنقاذ، فبعد ليلة من المحادثات لم يتوصل وزراء مالية الدول الأعضاء إلى اتفاق حول رد اقتصادي مشترك.

وقال وزير الاقتصاد الفرنسي برونو لومير إن "الفشل غير وارد" فيما دعا نظيره الإيطالي روبرتو غالتيير إلى "التضامن واتخاذ خيارات شجاعة ومشتركة".

لكن ألمانيا وهولندا أكدتا رفضهما القاطع الاستجابة للمطالب الإيطالية بأن يمنح صندوق خطة إنقاذ منطقة اليورو قروضا للدول التي تواجه صعوبات شديدة.

وفي الولايات المتحدة، بدأت إدارة الرئيس دونالد ترامب محادثات جديدة مع الكونغرس للإفراج عن 250 مليار دولار إضافية للحفاظ على الوظائف. وطالب الديموقراطيون بنحو 500 مليار إضافية.

أما في الصين فقد سارع عشرات الآلاف من الركاب الأربعاء إلى محطات القطارات في ووهان بعد رفع الإغلاق الذي فرض منذ نهاية شهر يناير في هذه المدينة التي يبلغ عدد سكانها 11 مليون نسمة.

وقالت هاو مي (39 عاما) وهي تستعد لرؤية أطفالها للمرة الأولى منذ شهرين "لا يمكنكم تصوّر حالتي استيقظت منذ الساعة الرابعة صباحا. يراودني شعور جيّد للغاية. وأطفالي متحمّسون إذ ستعود والدتهم أخيرا".

في محطة القطارات، صرخ رجل كان ينتظر قطارا للعودة إلى مقاطعته هونان "مرّ 77 يوما وأنا عالق".

وفي الأثناء، مرّ رجل آلي بين الحشود في المحطة ورشّ على أقدام الموجودين مواد معقمة، مكرّرا تسجيلا صوتيا يذكّرهم بوضع الأقنعة الواقية.

ولكن الضوابط الصحية تبقى مشددة، لأن السلطات تخشى موجة ثانية من الوباء. وسجلت الصين وفاة شخصين في الساعات الـ24 الماضية، لتصل حصيلة الوفيات الرسمية إلى نحو 3333 لكن السلطات الأميركية تتهم بكين بالتقليل من هذه الأرقام والمساهمة في نشر الفايروس في العالم.

وردت منظمة الصحة العالمية الأربعاء على الرئيس الأميركي ترامب الذي انتقدها بأنها قريبة جدا من الصين، بالدعوة إلى "عدم تسييس" الوباء.

وقال مدير عام منظمة الصحة العالمية تيدروس أدهانو مغيبريسوس "لا تسيّسوا الفايروس لا حاجة إلى استخدام كوفيد19- من أجل تسجيل نقاط سياسية".

وكان ترامب انتقد بوجه خاص قرار المنظمة معارضة إغلاق الحدود أمام الأشخاص الآتين من الصين في بداية تفشي الوباء. كما أكد أمين عام الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الأربعاء أنّ "الوقت لم يحن لاستخلاص الدروس حول تعامل منظمة الصحة العالمية مع تفشي الوباء ، داعيا إلى الاتحاد، في انتقاد مبطن إلى الرئيس الأميركي الذي وجّه اتهامات للمنظمة".

منظمة التجارة العالمية:
حركة التجارة قد تتراجع هذا العام بنحو 32 في المئة

وفي كل أنحاء أوروبا تقريبا تجري مراقبة الأرقام من أجل الحصول على بارقة أمل بانحسار الوباء. ففي إسبانيا، ورغم أن حصيلة الوفيات اليومية عادت إلى الارتفاع لليوم الثاني على التوالي فإن السلطات تؤكد أنها تجاوزت ذروة الوباء.

وفي برشلونة، قال الممرّض أنطونيو ألفاريز (33 عاما) العامل في قسم العناية المشددة إن تجربته مع الوباء أشبه بفاجعة. وصرح "مررت بمراحل غضب وانفصال عن الواقع والآن لا نزال منهكين لكن الوضع تحسّن. يموت عدد أقل من المرضى".

ويبدو أن الإغلاق بدأ يؤتي ثماره عن طريق الحد من الضغوط على المستشفيات، ولكن نفحة الأكسجين هذه التي يحتاجها الطاقم الطبي لا تعني التراخي في مكافحة الوباء، وفق ما يحذر الخبراء.

ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية لفيليب فانيمس اختصاصي الوبائيات والذي يعمل في مستشفى إدوارد هيريو في ليون، قوله "يبدو أن الزيادة في عدد الحالات المؤكدة تتباطأ". ويوضح "هذه مؤشرات صغيرة مشجعة تدعونا إلى التفكير في أننا نبطئ منحنى الوباء".

وفيما لا يزال الملايين من الأوروبيين خاضعين لإجراءات العزل منذ أسبوعين، قدمت النمسا الأربعاء برنامجها لتخفيف القيود السارية على أراضيها بحذر يبدأ بعد عيد الفصح مع إعادة فتح متاجر صغيرة.

وأعلنت الدنمارك والنرويج أيضا عن مواعيد لرفع إجراءات العزل رغم أنها لم تكن مفروضة كإغلاق تام. وأعلنت اليونان والبرتغال عن مواعيد أيضا لذلك. وحذرت هذه الدول من أن العودة إلى الحياة العادية سيتم على مراحل مع إبقاء الإجراءات الاحتياطية.

أما منظمة الصحة العالمية فقد حذرت ورغم "بعض المؤشرات الإيجابية" من أي تخفيف للقيود سابق لأوانه.

وحذرت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي الخميس من أن العواقب الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد19- ستكون "الأسوأ منذ الكساد الكبير" عام 1929، مشيرة إلى أن أكثر من 170 دولة من أصل 189 دولة عضوا في الصندوق ستشهد انكماشا في دخل الفرد لديها.

وأضافت في كلمة ألقتها قبل اجتماعات صندوق النقد الدولي الربيعية التي ستعقد الأسبوع المقبل عبر الفيديو، "قبل ثلاثة أشهر ليس إلا، كنا نتوقع ارتفاعا في دخل الفرد في 160 من البلدان الأعضاء في خلال 2020. أما اليوم فنحن نتوقع أن يواجه أكثر من 170 بلدا انكماشا في دخل الفرد".

وبديهيا أن يكون العاملون الذين سيفقدون وظائفهم أو أشغالهم هم الأكثر معاناة. ففي الولايات المتحدة تقدم 10 مليون شخص بطلب إعانة بدل البطالة عن العمل خلال الأسبوعين الأخيرين من شهر مارس.

وقالت جورجييفا إن الدول ذات الدخل المنخفض أو الناشئة في أفريقيا وأميركا اللاتينية وآسيا "في خطر كبير".

وفي الشهرين الماضيين، بلغت تدفقات رأس المال الخارجة من الاقتصادات الناشئة نحو 100 مليار دولار، أي أكثر من ثلاثة أضعاف ما خرج خلال الفترة المماثلة إبان الأزمة المالية عام 2008.

وعلى الرغم من أن التأثير الاقتصادي سيكون شديدا بشكل خاص، إلا أن كريستالينا جورجييفا قالت إنه لا توجد معضلة للاختيار بين إنقاذ حياة الناس والحفاظ على سبل العيش.

وقالت إن الأولوية رقم واحد بالنسبة لها تتمثل في "مواصلة تدابير الاحتواء الأساسية ودعم النظم الصحية".

الاقتصاد التركي يتجرع كأس السم

إيمري ديليفيلي
كاتب في موقع أحوال تركية

دحض تقدم تركيا في تصنيفات انتشار وباء كورونا ادعاءات الحكومة بأن الوباء لن يؤثر على البلاد، بعد أن أصبحت تحتل المرتبة التاسعة عالميا من حيث تفشي فايروس كورونا.

ويحذر أطباء أتراك يعملون في الخارج من أن تركيا تسلك طريقها لتصبح مثل إيطاليا وإسبانيا. وليس مستغربا أن يتحفظ نظراؤهم في التداخل بسبب الاعتقالات اليومية بتهمة "نشر الذعر".

ومن خلال فهمي للخبراء الأتراك والدوليين، أستطيع القول إن الفايروس لن يفقد تأثيره قبل شهر يونيو على أقرب تقدير، لذا سأستند في كل حججي على هذا الافتراض المتفائل.

ربما تكون السياحة هي القطاع الأكثر تضررا في تركيا، لأن معظم الفنادق في ساحل بحر إيجة والبحر المتوسط موسمية، أي أنها مفتوحة فقط من نهاية أبريل إلى نهاية أكتوبر.

وبالنسبة لهذه الفنادق وشركات القطاع الأخرى، فإن ضربة كورونا لها جاءت قاضية. حيث أجلت جميع فنادق مدينة مرمريس رسميا مواعيد افتتاحها من أبريل إلى مايو، رغم علمها بأنها لن تفتح قبل يونيو على أقرب تقدير.

وكشف مسؤول مصرفي أن الرئيس رجب طيب أردوغان ووزير الخزانة والمالية براءت البيرق تحدثا إلى رؤساء البنوك عند إعلان حزمة الإنقاذ الاقتصادي في 18 مارس، وشجعوهم على اتباع قيادة البنوك الحكومية في تسهيل التعامل مع الشركات.

لكن الفنادق حتى إذا لم تواجه الإفلاس، فإنها ستتعرض لضغوط رهيبة وسيكون لذلك تأثير كبير على الاقتصاد التركي، لأنها تمثل ثلثي عائدات السياحة وتساهم بنسبة 5 في المئة في الناتج المحلي الإجمالي في الأشهر الستة من أبريل إلى سبتمبر.

ومن المؤكد الآن، أنها لن تحقق أي دخل خلال هذه الأشهر الستة لأن السياحة لن تنتعش فورا حتى لو تبدد الوباء في شهر يونيو، حيث ستحتاج شركات الطيران لبعض الوقت لاستئناف الرحلات ويحتاج الناس لكسب بعض المال تدريجيا للعودة للرحلات السياحية.

وبناء على ذلك، تلقت الفنادق إلغاءات ليس فقط لشهري أبريل ومايو، ولكن طوال فصل الصيف.

أردوغان لم يتخذ إجراءات صارمة لمكافحة فايروس كورونا لأن الدولة ببساطة لا تملك الموارد اللازمة لفرض الحظر الكامل

يمكننا أن نتوقع خسارة ما لا يقل عن 10 مليارات دولار من العملات الأجنبية، الأمر الذي سيشطب مكاسب انخفاض أسعار النفط من رصيد ميزان المدفوعات.

أضف إلى القائمة 18 مليار دولار من مدفوعات الديون الخارجية قصيرة الأجل المستحقة في الأشهر الثلاثة المقبلة، واستمرار هجرة المستثمرين الأجانب.

وهذا ليس كل شيء. حيث سينضم العاطلون عن العمل في هذا المجال، البالغ عددهم في المجمل أقل من مليون شخص، إلى 4.4 مليون عاطل عن العمل بالفعل. وبإضافة قطاع السياحة إلى القطاعات الأخرى، سيتضح أن تركيا تتجه نحو أزمة توظيف أيضا.

ولسوء الحظ، وعلى عكس العديد من الدول الأخرى، تعاني تركيا بالفعل من أزمة ارتفاع معدل البطالة البالغ 13.7 في المئة. ومن المرجح أن تصل البطالة إلى أكثر من 20 في المئة بحلول الصيف.

وتتوقع بيانات شركة البحوث الاقتصادية كابيتال ايكونومكس أن يتراجع استهلاك السلع والخدمات في تركيا بفعل التباعد الاجتماعي، مثل النقل العام والترفيه والمطاعم والفنادق، التي تمثل 12 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي واحدة من أعلى المعدلات في الأسواق الناشئة.

وهنا نتساءل: إذا كانت تركيا قد وقعت في أزمة الوباء بالفعل، فلماذا يتخذ المسؤولون الحكوميون سوى إجراءات وتدابير واهية؟

وبالتأكيد، فإن سياسة بدل العمل قصير الأجل، حيث تقدم الدولة جزءا من أجور الموظفين المهددين بفقدان وظائفهم، وكذلك دعم الدخل المحدود تعد من التدابير الجيدة، لكن ذلك لن يكفي الأعداد الهائلة من العاطلين عن العمل.

وتعد حزمة الدعم البالغة 15 مليار دولار ضئيلة مقارنة بالدول الأخرى، خاصة في ظل محدودية الموارد المتوفرة لدى الحكومة والبنك المركزي.

وتؤكد كابيتال إيكونوميكس أن السياسة النقدية في تركيا تعاني من صعوبات أكبر من معظم الأسواق الناشئة، حيث تتمتع تلك الدول بأسعار فائدة منخفضة جدا بالفعل.

إن عدم وجود موارد كافية هو السبب وراء إحجام أردوغان عن المضي قدما في اتخاذ إجراءات أكثر صرامة، فالدولة ببساطة لا تملك الموارد اللازمة لتأمين الحظر الكامل.

في الواقع، سمعت من عدة مصادر قريبة من حزب العدالة والتنمية عن وجود توتر بين البيرق ووزير الصحة، الذي يضغط من أجل اتخاذ إجراءات أكثر صرامة.

ولا تترك قلة الاحتياطات المالية أمام أنقرة سوى خيار واحد فقط هو اللجوء إلى صندوق النقد الدولي.

لكننا نعلم أن تركيا ليست من 81 دولة تقدمت بطلب إلى صندوق النقد، بسبب استياء أردوغان من الصندوق، لكنه سوف يلجأ إليه حين يتضح له وللبيرق وللاقتصاديين أنه لا يوجد طريق آخر.

الوباء يحيل 15 مليون أميركي إلى البطالة في 3 أسابيع

قذفت إجراءات الإغلاق في الولايات المتحدة أكثر من 15 مليون أميركي إلى البطالة خلال 3 أسابيع فقط، في وقت ترجح فيه التقديرات انضمام العشرات من الملايين إلى جيوش العاطلين في الأسابيع المقبلة.

واشنطن - أظهرت بيانات رسمية أميركية أمس أن أكثر من 6 ملايين أميركي قدموا الأسبوع الماضي طلبات للحصول على إعانات للمرة الثانية على التوالي بسبب تدابير صارمة للسيطرة على فايروس كورونا المستجد، أدت إلى شلل معظم النشاطات الاقتصادية.

وقالت وزارة العمل الأميركية إن الطلبات الجديدة للحصول على إعانة البطالة في الأسبوع المنتهي في الرابع من أبريل بلغت إجمالا نحو 6.6 مليون بانخفاض متواضع عن الرقم المعدل بالرفع البالغ 6.87 مليون في الأسبوع السابق، ونحو 3.3 مليون طلب قبل ذلك الأسبوع.

وجاءت الأرقام أعلى من متوسط توقعات خبراء اقتصاد، استطلعت رويترز آراءهم ورجحوا أن يبلغ عدد طلبات إعانة البطالة 5.25 مليون طلب جديد في الأسبوع الماضي.

وسيعزز التقرير الأسبوعي لطلبات إعانة البطالة الصادر عن وزارة العمل أمس توقعات خبراء الاقتصاد بفقدان ما يصل إلى 20 مليون وظيفة في أبريل، والعشرات من الملايين في الأشهر المقبلة، إذا استمرت إجراءات الحظر.

وهذا أكبر خسارة للوظائف في الولايات المتحدة منذ الكساد الكبير قبل نحو 90 عاما، وقد أنهت أطول فترة ازدهار للتوظيف في التاريخ الأميركي والتي بدأت في أواخر 2010.

في هذه الأثناء قالت شركة الاستثمار باسيفك انفستمنت مانجمنت (بيمكو) إن الإغلاق القسري لشركات في أرجاء الولايات المتحدة والقفزة في البطالة بسبب وباء فايروس كورونا سيدفعان الاقتصاد الأميركي إلى الانكماش بنسبة 30 في المئة في الربع الثاني وبنحو 5 في المئة في عام 2020 بكامله.

وقالت تيفاني ويلدنغ، الخبيرة الاقتصادية البارزة في بيمكو، إن أدلة من تقارير للوظائف صدرت مؤخرا تشير إلى أن معدل البطالة قد يرتفع بما يصل إلى 20 في المئة.

وكتبت ويلدنغ، في تدوينة، أن انكماشا بنسبة 30 في المئة في النمو في الربع الثاني سيعقبه على الأرجح فصلان من التعافي.

وأضافت أن فصلين من الانكماش هما فترة زمنية أقصر من الأربعة فصول المسجلة أثناء الأزمة المالية العالمية في 2008، إلا أن عمق الصدمة هذه المرة أكبر بكثير من تلك الانكماشات الفصلية الأربع التي لم تزد أي منها على 8 في المئة.

وتعد بيمكو، التي يوجد مقرها في كاليفورنيا، إحدى أكبر الشركات الاستثمارية في العالم بأصول تحت إدارتها بلغت 1.91 تريليون دولار في نهاية العام الماضي.

طوابير ضحايا كورونا